جواب السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية على تدخلات السيدات والسادة النواب بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، خلال المناقشة العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات والسادة النواب المحترمون،

- يُسعدني أن أتقدم أمام هذه اللجنة الموقرة للجواب على تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات النيابية بالمجلس، بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022.
- بداية، نشكركم أنا وزميلي السيد الوزير، ونُبَادِلكم في نفس الوقت التهنئة على الثقة التي منحكم إياها المواطنون المغاربة لتمثيلهم في هذه المؤسسة المحترمة، والدفاع عن قضاياهم وانشغالاتهم، سواء من موقع الأغلبية أو المعارضة، بكل مسؤولية وموضوعية.

- كما أود أن أتوجه بالشكر لكافة السيدات النائبات والسادة النواب المحترمين، أغلبيةً ومعارضةً، على تعبئتهم وحرصهم على أن تمر هذه المناقشة في أجواء إيجابية ومسؤولة. لقد أنصتنا بكل إمعان لملاحظاتكم وتساؤلاتكم وانتقاداتكم الهادفة، التي، مما لاشك فيه، ترمي إلى تحسين مضامين هذا المشروع بما ينسجم والتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، ويستجيب لانتظارات المغاربة وتطلعاتهم في هذه الظرفية الاستثنائية التي تمر بها بلادنا والعالم.
- فكما تعلمون، هذا المشروع هو أول قانون مالي لهذه الحكومة. وتثمينا منها للزمن السياسي، انكبت الحكومة، مباشرة بعد تشكيلها ونيلها ثقة جلالة الملك حفظه الله وثقة مجلسكم الموقر، على إدخال التعديلات الضرورية على هذا المشروع بما يمكن، من جهة، من تفعيل توجيهات جلالة الملك حفظه الله المتضمنة في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية، ومن جهة أخرى، من الشروع في تنزيل التزامات البرنامج الحكومي. هذا، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الانخراط في مسار استعادة توازناتنا المالية، التي تأثرت بشكل واضح نتيجة الأزمة.
- ونتمنى صادقين أن تكون هذه المناسبة منطلقا للتأسيس لتعاون مثمر وبناء مع مؤسستكم المحترمة، حتى نتكمن معا من رفع

التحديات التي تواجه بلادنا في الظرف الراهن، وإطلاق الإصلاحات والأوراش الضرورية التي تستجيب لانتظارات المواطنين الملحة وعلى رأسها الشغل والتعليم والصحة.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

كما أكدت على ذلك في بداية كلمتي، فقد حرصنا طوال مدة المناقشة العامة على الإصغاء بإمعان لجميع مداخلاتكم، ولابد أن ننوه بالمستوى العالي الذي عكسته ملاحظاتكم وتساؤلاتكم وانتقاداتكم الهادفة والقيّمة في مجملها.

وفي إطار التفاعل مع مداخلاتكم، سأحاول التركيز على محورين أساسيين، على أن يتولى زميلي السيد الوزير الخوض في التفاصيل.

المحور الأول يتعلق بالهندسة الحكومية والبرنامج الحكومي:

فيما يتعلق بالهندسة الحكومية، أود أن أؤكد على النقط التالية:

- أولا: مقاربة الهندسة الحكومية لا تُقاس بعدد الحقائب، بل بمدى انسجام والتقائية القطاعات المشكلة للحكومة، لضمان النجاعة الضرورية في تنزيل مختلف السياسات والبرامج الملتزم بها.

- ثانيا: وحتى إذا استندنا إلى المنطق الكمي، فإن عدد الوزارات المشكلة لهذه الحكومة لا يتجاوز 24، مقابل 23 في آخر تعديل للحكومة السابقة. وهذا، يعني أننا حافظنا على هيكلة مقلصة من حيث العدد، مع اختلاف جوهري في المقاربة، حيث حرصنا على أن تستجيب الهندسة الحكومية لمبادئ الالتقائية والنجاعة في التنزيل.

- ثالثا: لابد أن أقدم مثالا على هذه المقاربة لأبين لكم بالملموس بأننا نَعي ما نفعل ولا نَرْتَجِل.

فبالنسبة لقطاع التعليم، الذي نُولِيه أولوية قصوى، حرصنا على أن نُوكِلَ مهمة التعليم الأولي والأساسي والثانوي لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي، وأضفنا إليها الرياضة، نظرا للارتباط الوثيق بين الدراسة والرياضة، ودورهما في تحقيق الاندماج والارتقاء الاجتماعي. أما بالنسبة لمهمة البحث العلمي والابتكار التي تختلف عن المهام التربوية فستُوكَل لوزارة مختصة بها هي الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

ومن جانب آخر، وبالنسبة للتكوين المهني الذي يرتبط بشكل مباشر بالنشاط الاقتصادي والمقاولة، فأدمجناه في إطار وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى، والتشغيل والكفاءات.

- ومن نفس المنطلق وبنفس المنطق، الذي يتوخى النجاعة والالتقائية في تدبير السياسات العمومية، تم التعامل مع توزيع باقي القطاعات الوزارية. كما أحدثنا قطاعا وزاريا مكلفا بالسهر على التقائية وتقييم السياسات العمومية.

- أما فيما يتعلق بالبرنامج الحكومي، أود أن أؤكد بأن هذا البرنامج، جاء بالتزامات واضحة مرقمة تنطلق من تشخيص ميداني لانتظارات المواطنين، وبأفق زمني محدد. وقد شرعنا فعليا، وفي وقت وجيز، في تنزيل التزاماتنا في إطار أول مشروع قانون مالية لهذه الحكومة. وبالتالي فالحكومة نجحت في بلوغ ثلاث غايات مهمة:

أولا: لم تهدر الزمن السياسي، وقامت بإيداع مشروع قانون المالية لسنة 2022 بمجلسكم الموقر في آجاله القانونية والدستورية.

ثانيا: قامت الحكومة بتوفير الموارد الضرورية لبرمجة عدد مهم من التزاماتها، في إطار البرنامج الحكومي، ضمن هذا المشروع. علما أننا حريصون على تنزيل باقي الالتزامات في ما يلي من السنوات، وعلى رأسها التعويضات العائلية لفائدة الأسر الفقيرة والمعوزة التي تتوفر على أطفال في سن التمدرس أو لا تتوفر على أطفال.

ثالثا: قامت الحكومة بتقليص عجز الميزانية، كخطوة أولى في مسار التوجه نحو خفض حجم المديونية.

المحور الثاني الذي أود التطرق له، يتعلق بالفرضيات.

- فيما يتعلق بالفرضيات التي استند إليها مشروع قانون المالية لسنة 2022، بعض التدخلات تقول بأن هذه الفرضيات متفائلة في ظل حالة اللايقين التي يعرفها العالم، وهناك، في نفس الوقت، تدخلات نَعَتَتْ الحكومة بغياب الجرأة من خلال تحديد نسبة النمو في 3,2%.

- جوابا، أود أن أؤكد أن الفرضيات التي استند إليها مشروع قانون المالية لسنة 2022، هي فرضيات موضوعية تأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي على أساس التوقعات الأخيرة لجل المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارات الاقتصاد والمالية، والبنوك المركزية ووكالات التنقيط بالنسبة للنمو الاقتصادي العالمي المرتقب خلال السنة المقبلة.

- وفيما يتعلق بنسبة النمو لسنة 2022، والتي تم تحديدها في 3,2%، فهذا المعدل المتوقع للنمو الاقتصادي يظل في مستوياته المسجلة ما قبل الأزمة. كما أنه من البديهي التأكيد على أن الأزمة الصحية شكلت صدمة شديدة على النسيج الإنتاجي الوطني

خلال فترة الأزمة مما أسفر عن ركود اقتصادي حاد خلالها، وهو ما سيليه بعدها (أي بعد الأزمة) بدون شك انتعاش تدريجي للنمو في السنوات اللاحقة، موازاة مع استئناف القطاعات الانتاجية لنشاطها. ومن المرجح أن يساهم تفعيل مخرجات النموذج التنموي الجديد، وكذا الإصلاحات والمشاريع الهيكلية المبرمجة في إطار البرنامج الحكومي في تقوية النسيج الإنتاجي، مما سيمكن من بلوغ مستوى جديد من النمو بحوالي 4% على المدى المتوسط.

- وفيما يخص فرضية محصول حبوب بنحو 80 مليون قنطار سنة 2022، فهي كذلك فرضية تستند إلى معطيات واقعية مرتبطة أساسا، بالمجهود الكبير التي تم ويتم بذله على مستوى الاستراتيجية الفلاحية للرفع من إنتاج مختلف السلاسل الإنتاجية.
- أما فيما يرتبط بفرضية سعر الغاز، أود أن أؤكد أن هذه الفرضية بدورها واقعية وموضوعية للاعتبارات التالية:

أولا: لتحديد الاعتمادات المخصصة لنفقات المقاصة بصفة عامة، تعتمد وزارة الاقتصاد والمالية من جهة على توقعات بعض المؤسسات المالية العالمية فيما يخص تحليل تطورات الوضع الاقتصادي العالمي و مستجدات الأسواق الاقليمية لغاز البوطان. ومن جهة أخرى، يتم تحليل معطيات سعر غاز البوطان برسم السنة الجارية و العوامل المؤثرة على السعر العالمي لغاز البوطان

بصفة عامة (وفرة العرض، تطور الطلب القطاعي لغاز البوتان، الظروف المناخية، موسمية تكوين المخزونات العالمية، اقتصاديات المحروقات المكررة والمنافسة، و سعر النفط الخام..) .

ثانيا: خلال سنة 2021، ارتفع السعر العالمي لغاز البوطان بشكل كبير بسبب تغيير التحكيمات التي أجريت على مستوى أسواقه الإقليمية عقب انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي، وتكثيف حملات التلقيح في جميع أنحاء العالم مما أدى الى إحداث تغيرات مهمة على مستوى تدفق المبادلات العالمية لهذا المنتوج.

فمع نمو المشتريات الآسيوية الهائلة بهدف تجديد المخزون، وتراجع المخزونات الأمريكية من غاز البترول المُسال عقب ارتفاع الطلب على التدفئة بسبب تسجيل شتاء بارد أكثر من المعتاد، وكذلك ارتفاع طلب قطاع البتروكيماويات ، تأرجحت أسعار غاز البوتان في الفترة الممتدة من يناير إلى 26 أكتوبر 2021 في نطاق يتراوح من 466 إلى 870 دولارا للطن، مسجلة متوسط يبلغ 606 دولارا للطن، أي بزيادة 67 % و 47 % مقارنة بنفس الفترة لسنتي 2020 و2019 على التوالي.

ثالثا: من المتوقع، حسب تحليل الخبراء الدوليين، أن تعرف أسعار غاز البوتان انخفاضا ابتداء من شهر ماي 2022 مع تراجع الطلب

نتيجة انتهاء موسم خلط البنزين في الولايات المتحدة، ومرور ذروة الطلب المصاحبة لشهر رمضان في شمال أفريقيا من جهة، وارتفاع المعروض من جهة أخرى جراء الارتفاع المرتقب لإنتاج دول أوبك+، وعودة المخزونات الأمريكية لغاز البوتان إلى مستوياتها المرتفعة مقارنة بسنة 2021.

رابعا: في حالة الارتفاع المهول لأسعار غاز البوطان في الأسواق العالمية، يمكن أن تلجأ الحكومة إلى الأدوات المالية المشتقة لتغطية المخاطر المرتبطة بالتذبذبات القوية للأسعار.

حضرات السيدات والسادة،

تلكم كانت أهم النقط التي آثرت ال تطرق لها في إطار التفاعل مع تدخلاتكم القيمة. وأشكركم مجددا على تعبئتكم وانخراطكم المسؤول في النقاش حول مشروع قانون المالية لسنة 2022، الذي هو أول مشروع قانون مالية لهذه الحكومة. والذي نعتبره منطلقا لتنزيل التزاماتنا في إطار البرنامج الحكومي، التي سنحرص على تفعيلها بشكل تدريجي وفقا لما عاهدنا عليه المواطنين، وفي إطار ما تتيحه إمكاناتنا المالية التي سنعمل على تعزيزها من خلال الرفع من دينامية النمو.

سأترك الكلمة لزميلي السيد الوزير للخوض في تفاصيل الإجابة على تساؤلاتكم وملاحظاتكم.